الأمم المتحدة S/PV.9006

مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٠٠٦

الاثنين، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيدة نسيبة	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	ألبانيا	السيد خوجة
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة بارو
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس-غرينفيلد

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2022/172)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (S/2022/172)

الرئيسة: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/172، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيرتس.

السيد بيرتس (*تكلم بالإنكليزية*): إنني ممتنّ على منحي الفرصة لكي أوافي المجلس بمعلومات مرة أخرى عن الحالة في السودان.

مما يؤسف له أنه لم يطرأ على الحالة في السودان أي تحسن منذ تقديم الإحاطة السابقة إلى المجلس في كانون الثاني/يناير (S/PV.8948). لا يزال البلد بلا حكومة قادرة على أداء وظائفها منذ الانقلاب الذي وقع في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. تتواصل الاحتجاجات ضد الانقلاب ويستمر القمع العنيف لها، ونتيجة لذلك، وفي ظل غياب اتفاق سياسي للعودة إلى مسار انتقالي مقبول، فإن الحالة الاقتصادية والحالة الإنسانية والحالة الأمنية آخذة في التدهور.

الوقت ليس في صالح السودان. إنني أتكلم أمام أعضاء المجلس اليوم مستشعرا الأهمية البالغة للأمر، وهو ما تستشعره أيضا بشكل متزايد الأطراف المعنية السودانية التي يساورها القلق بشأن استقرار بلدها ووجوده ذاته.

أود أن أبدأ بالتطورات الاقتصادية. في ٧ آذار/مارس من هذا العام، أعلن المصرف المركزي عن تعويم العملة. وفي الأسابيع الثلاثة التالية، انخفضت قيمة الجنيه السوداني بنسبة ٤٥ في المائة مقابل دولار الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، ارتفعت الأسعار ارتفاعا حادا، ومن بينها أسعار الخبز والوقود والكهرباء والرعاية الصحية والنقل العام. وقد يفقد السودان أيضا البلايين من المساعدات الخارجية نظرا لتوقف المدفوعات الواردة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من الجهات المانحة الرئيسية وستظل متوقفة ما استمر غياب حكومة قادرة على أداء وظائفها.

لم تدخل البلد أي استثمارات أجنبية كما تقلصت الصادرات. وعلاوة على ذلك، فإن السودان معرض لخطر عدم الوفاء بالمواعيد النهائية المهمة التي حددها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لكي يحصل على دعم اقتصادي ومالي دولي، ويخفف عبء الدين بحوالي ٥٠ بليون دولار، وهو ما كان السودان بصدد الاستفادة منه بعد أن وصل إلى نقطة اتخاذ القرار المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في حزيران/يونيه الماضي.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن الاحتجاجات في الخرطوم وأماكن أخرى ما زالت ذات طابع سياسي بشكل عام – أي مناهضة للانقلاب – إلا فإنها ما فتئت تكتسب تدريجيا طابعا اجتماعيا اقتصاديا إضافيا، في ظل الشعارات المتزايدة الأكثر صخبا التي تندد بارتفاع أسعار الخبز وتدهور الظروف المعيشية.

استمرت المساعدات الإنسانية الدولية ولم تتوقف قط. بيد أن عدد السودانيين الذين يحتاجون إلى المساعدة آخذ في الازدياد. ومن المرجح أن تؤدي الآثار المجتمعة الناجمة عن النزاع والأزمة الاقتصادية وضعف المحاصيل إلى تضاعف عدد الأشخاص الذين يواجهون الجوع الحاد ليصل إلى حوالي ١٨ مليون شخص بحلول نهاية هذا العام.

وفي ظل غياب حل سياسي للأزمة، ساءت الحالة الأمنية أيضا في جميع أنحاء البلد. فالجريمة والخروج على القانون آخذان في الازدياد، والنزاعات القبلية في دارفور اشتدت حدتها. وبشكل أكثر تحديدا، جُرد المزارعون من أراضيهم إثر تعرضهم لهجمات عنيفة. نهبت ممتلكات. وأحرقت قرى. والنساء من جميع أنحاء البلد يعربن عن مخاوف عميقة بشأن سلامتهن، حتى في وضح النهار. وفي أحدث أعمال عنف جرت هذا الشهر، قتل ما لا يقل عن ٤٨ شخصا ونزح أكثر من ٠٠٠ ١٢ في ما يوصف بأنه نزاع بين القبائل في جبل مون في غرب دارفور. وتشير تقارير محلية إلى أن النزاع هناك يدور أيضا حول السيطرة على موارد الذهب.

وقد حثثت السلطات مرارا وتكرارا على اتخاذ التدابير اللازمة لكي تساعد على منع نشوب المزيد من النزاعات. ونحن، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، نسهم في تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور، من خلال لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، التي ترأسها البعثة. وتسهم اللجنة بالفعل في تحقيق الاستقرار. وقد تمكنت من معالجة بعض الحوادث التي وقعت بين الأطراف الموقعة على اتفاق جوبا للسلام. كما تمكنت مؤخرا من تفتيش مناطق تجمع الجماعات المسلحة التي تخرج من المدن، بعد مرسوم أصدره الفريق أول البرهان في وقت سابق من هذا العام.

بيد أن الآمال المعقودة على لجنة وقف إطلاق النار الدائم مبالغ فيها، سواء من جانب الجماعات المسلحة، من حيث الدعم الذي يمكن أن نقدمه لها، أو من جانب المدنيين. وبوضوح، فإن دور اللجنة وولايتها محدودان ويظلان منفصلين عن مهمة حماية المدنيين. ولذلك، رحبنا بالخطوات التي اتخذتها مؤخرا الحكومة والموقعون على اتفاق جوبا للسلام للبدء في تدريب القوة المشتركة لحفظ الأمن والنهوض بها. وتقوم القوات المسلحة السودانية حاليا بتدريب أول دفعة قوامها حوالي ٠٠٠ ٢ عضو من الجماعات والحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق باعتبارها النواة للقوات التي سيبلغ قوامها في نهاية المطاف ٠٠٠ ١٢ فردا. وإذا ما اقترنت تلك الخطوات بجهود محلية لبناء السلام، والتي ستحتاج إلى دعم دولي، فإنها ستساعد على منع العنف أو وقفه وتعزيز الحماية للمدنيين. وأود أن أقول هنا إنني أؤيد تأييدا تاما طلب حكومة السودان، الذي سمعناه في وقت سابق، والداعي إلى ضرورة توفير دعم دولي للتدابير الرامية إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين العائدين أو للمقاتلين الذين يتعين فصلهم من الجماعات المسلحة.

لا تزال المطالب بإنهاء الحكم العسكري مستمرة، مع تواصل الاحتجاجات في الخرطوم وأماكن أخرى. وفي الوقت نفسه، استمر قتل المتظاهرين أو إصابتهم إصابات خطيرة جراء استخدام الذخيرة الحية. ومنذ أواخر ديسمبر/كانون الأول، استهدفت عمليات الاعتقال، على نحو متزايد، قادة الاحتجاجات وأعضاء لجان المقاومة والقادة السياسيين بتهم جنائية. وقد حُرم كثير منهم من الاتصال بأسرهم أو محاميهم لأسابيع.

ونرحب بالدعوة التي وجهتها السلطات السودانية إلى خبير حقوق الإنسان أداما دييغ في شباط/فبراير وبسماحها له مقابلة محتجزين بارزين. ونأمل أن تواصل السلطات التعاون معه.

ومما يثير القلق بوجه خاص أن النساء ما زلن يُستهدفن ويتعرضن للعنف والترهيب على أيدي أفراد قوات الأمن. وحتى ٢٢ آذار/مارس، أفادت التقارير باغتصاب ١٦ امرأة خلال الاحتجاجات في الخرطوم. وقد نالت تلك الحوادث ما تستحقه من إدانة من الناس وأدت إلى حشد مجموعات من جميع شرائح المجتمع. وفي مواجهة هذا النمط من العنف الجنسي ضد المرأة، يواصل الفريق العامل المعني بالعنف الجنسي – الذي يضم الأمم المتحدة وشركاء محليين من المجتمع المدني والوحدة الحكومية لمكافحة العنف ضد المرأة التابعة

لوزارة الشؤون الاجتماعية – اجتماعاته بانتظام لتنسيق وتعزيز أوجه الاستجابة لحوادث العنف الجنسي. وشملت تلك الاجتماعات اجتماعا في وقت سابق من هذا الشهر مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ولم تسفر اللجان الحكومية المعنية بالتحقيق في مزاعم ارتكاب الانتهاكات عن نتائج ملموسة حتى الآن.

وفي الآونة الأخيرة، وردت أيضا تقارير تثير القلق بشأن زيادة التوتر داخل قوات الأمن المختلفة وفيما بينها. وأعرب بعض المحاورين عن قلقهم من أنه إذا لم يتم التوصل إلى حل سياسي، فإن السودان يمكن أن ينزلق إلى نزاعات وانقسامات، كما جرى في ليبيا واليمن وأماكن أخرى، في منطقة تعاني بالفعل من عدم الاستقرار.

وأود أن أنتقل هنا إلى مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها معهد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. في أعقاب استقالة رئيس الوزراء حمدوك في ٢ كانون الثاني/يناير، بدأت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان مشاورات مكثفة بشأن عملية سياسية في السودان. وقد سبق لي أن قدمت إحاطة إلى المجلس عن بداية تلك المشاورات (انظر S/PV.8925)، التي عقدت على مدى خمسة أسابيع للاستماع إلى الآراء السودانية بشأن الخروج من الأزمة واستعادة انتقال ديمقراطي ذي مصداقية. ويقدم التقرير المتعلق بتلك المشاورات، الذي نشر في ٢٨ شباط/فبراير، موجزا للآراء ومجالات التقارب والاختلاف المشتركة مع البعثة في أكثر من ١٠٠ اجتماع تشاوري مع أكثر من ٨٠٠ مشارك وأكثر من ٨٠ تقريرا خطيا.

وسمعنا من الجيش والأحزاب السياسية والحركات المسلحة والمجتمع المدني والجماعات النسائية ولجان المقاومة والشباب ومشايخ الطرق الصوفية ومجتمع الأعمال والبدو الرحل والنازحين والشتات، وغيرهم من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وجاء المشاركون من جميع أنحاء السودان وكان ثلث المشاركين من النساء. وما يبعث على الأمل أن توافق الآراء كان واضحا بشأن العديد من المسائل، بما في ذلك الحاجة إلى وضع حد للعنف وإلى حكومة تكنوقراط أو حكومة خبراء وإلى مجلس تشريعي انتقالي.

وكان هناك اتفاق واسع النطاق على ضرورة إعادة النظر في دور المجلس السيادي وحجمه وعضويته وعلى التمثيل المجدي للمرأة في المؤسسات الانتقالية بنسبة لا تقل عن ٤٠ في المائة، فضلا عن آليات للنهوض بحقوق المرأة.

وهناك توافق شامل في الآراء بشأن الحاجة إلى جيش مهني موحد واحد وإنشاء كيانات قضائية وتهيئة الظروف لإجراء انتخابات ذات مصداقية، فضلا عن عملية دستورية جامعة.

وكان هناك أيضا اتفاق كبير حول الحاجة إلى مشاركة قوية من جانب المجتمع الدولي في دعم الانتقال السياسي، بما في ذلك إمكانية العمل كضامنين لأي اتفاق.

كل ذلك لافت للنظر في ضوء الانقسامات السياسية التي شلت البلد في الشهرين الماضيين. وكما لاحظ أحد المعلقين السودانيين، بينت المشاورات التي قادتها البعثة المتكاملة للسودانيين أنهم متفقون على نقاط جوهرية أكثر مما يدركون.

ويسرني أن أعلن للمجلس أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية قد اتفقت على توحيد الجهود في دعم السودان خلال المرحلة المقبلة من العملية السياسية، بالاعتماد على مزايانا النسبية ومواطن قوة كل منا. وهدفنا المشترك هو تيسير عملية سياسية شاملة للجميع يملكها السودانيون ويقودها السودانيون بمشاركة كاملة ومجدية من النساء، مع التركيز على عدد محدود من الأولويات العاجلة المطلوبة لمعالجة الأزمة الحالية واستعادة النظام الدستوري.

واستنادا إلى نتائج مشاوراتنا الأولية، نعتبر معا أن تلك الأولويات تشمل، أولا، ترتيبات دستورية مؤقتة، بما في ذلك أجهزة تنفيذية وتشريعية وقضائية للعمليات الانتقالية، فضلا عن هيكلها وأدوارها الوظيفية؛ ثانيا، معايير وآليات تعيين رئيس وزراء ومجلس وزراء؛ ثالثا،

خريطة طريق للفترة الانتقالية وبرنامج حكومي يركز على مجموعة قابلة للتحقيق من المجالات ذات الأولوية؛ بما في ذلك، رابعا، نوع الانتخابات وتوقيتها والشروط اللازمة لإجرائها في نهاية تلك الفترة.

ونتوقع أن نبدأ مرحلة مكثفة من المحادثات في الأسبوعين المقبلين، مع الإدراك التام بأنها ستكون خلال شهر رمضان المبارك. ونتوقع أن يشارك أصحاب المصلحة بروح السلام والتسامح التي تميز الشهر. وخلال الأسبوعين الماضيين، ظلت منظماتنا الثلاث – البعثة المتكاملة والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية – تعمل بقوة للاتفاق على نهج مشترك وإرساء الأساس لتلك العملية، بما في ذلك عن طريق إجراء مشاورات فردية ومشتركة مع بعض أصحاب المصلحة الرئيسيين. وقد شدد العديد من أصحاب المصلحة هؤلاء على الطابع الملح للحالة والحاجة إلى حل سريع وسليم في الوقت نفسه. ونحن نشاطر ذلك القلق وسنبذل كل الجهود معا للنهوض بتلك العملية.

وفي حين أن تركيز المرحلة المقبلة سينصب على معالجة المسائل العاجلة، ستكون هناك حاجة إلى عملية منفصلة لمناقشة المسائل المتوسطة والطويلة الأجل، بما في ذلك وضع دستور دائم ومستويات الحكم والعلاقات بين المركز والأطراف والتقاسم العادل للثروة واتفاقات السلام وتنفيذها. ونأمل أن يتسنى في وقت لاحق قيادة هذه العملية الطويلة الأجل تحت رعاية رئيس وزراء وحكومة مقبولين محليا.

بيد أن للمحادثات المقبلة هدف ضيق ومحدد بوضوح: العودة إلى النظام الدستوري والمرحلة الانتقالية، مع وجود حكومة مخولة يقودها المدنيون لتوجيه البلد خلال الفترة الانتقالية ومعالجة الأولويات الحاسمة. وإذا أريد أن تتاح لتلك المحادثات السياسية فرصة للنجاح، فلا بد من تهيئة الظروف المواتية والبيئة الملائمة. وسيستلزم ذلك، في المقام الأول، ثلاثة أشياء: وضع حد للعنف وإقرار الحق في تنظيم مظاهرات سلمية؛ وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين؛ والالتزام الراسخ بالتخلص التدريجي من حالة الطوارئ الحالية في البلد.

وما فتئنا أنا والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي الحسن لبات ننقل تلك الرسائل علنا وأيضا بشكل مباشر وخاص إلى القيادة العسكرية وجميع أصحاب المصلحة. وقد أبلغت خلال عطلة نهاية الأسبوع بأن الجيش يدرس الآن بعض تدابير بناء الثقة التي، إذا ما نفذت، يمكن أن تعزز بالفعل بيئة للمحادثات السياسية. ونحن ننسق تنسيقا وثيقا مع المحاورين السودانيين ذوي المكانة المرموقة، الذين يعملون بجد وبشكل بناء للمساعدة في تعزيز توافق آراء أصحاب المصلحة بشأن سبل المضي قدما. وما فتئ المجتمع الدولي يضطلع أيضا بدور داعم حاسم، سواء في المشاورات أو الآن في استعداداتنا للمحادثات المقبلة. وأشكرهم وأتطلع إلى ذلك الدعم المستمر.

وفي الختام، أود أن أقول إن المخاطر كبيرة. فتطلعات النساء والرجال السودانيين إلى مستقبل ديمقراطي مزدهر بقيادة مدنية معرضة للخطر. وما لم يتم تصحيح المسار الحالي، فإن البلد سيتجه نحو انهيار اقتصادي وأمني ومعاناة إنسانية كبيرة. ولذلك، سيتعين على جميع أصحاب المصلحة السودانيين أن يكونوا مستعدين لتقديم تنازلات لصالح الشعب ومن أجل الاستقرار والازدهار.

وتشعرني رغبة السودانيين في التوصل إلى اتفاق وتوافق الآراء الواسع النطاق الذي تبلور حول عدة مبادئ رئيسية خلال مشاوراتنا بالأمل. إن التزامنا ودعمنا للشعب السوداني لا يتزعزعان. وأود أن أشكر المجلس على دعمه لمساعينا في هذا المنعطف الحرج. وأود كذلك أن أشكر زملائي في الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والمبعوث الخاص الحسن لبات والمبعوث الخاص إسماعيل وايس على تعاونهم المثمر حتى الآن.

الرئيسة: أشكر السيد بيرتس على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص بيرتس على إحاطته وبالإشادة بالجهود المتواصلة التي يبذلها هو وفريقه في ظل ظروف صعبة.

وقبل أن أركز على الحالة في السودان، أردت أن أشير إلى الشواغل التي أثارتها حكومة السودان في رسالتها إلى المجلس المؤرخة ٢٢ آذار/مارس. تؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة إلى السودان لرصد الحالة في السودان والإبلاغ عنها، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان، على النحو الذي كلف به المجلس. ولكي تقدم البعثة الدعم المناسب، من الضروري أن تتمكن البعثة المتكاملة من تقديم توضيح كامل ومتوازن للحالة في السودان في تقاريرها.

ومنذ أن ناقشنا السودان آخر مرة (انظر S/PV.8948)، لم يكن هناك ما يدعو إلى التفاؤل. لقد استولى الجيش على السلطة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، مدعيا أن الحكومة التي يقودها المدنيون فشلت في الوفاء بالجوانب الرئيسية للمرحلة الانتقالية. وفي الأشهر الخمسة التي تلت ذلك، ازدادت معاناة عامة الشعب السوداني. وما زالوا يواجهون العنف، بما في ذلك – كما سمعنا – العنف الجنسي؛ وانتهاكات حقوق الإنسان؛ والمصاعب الاقتصادية؛ والأزمات الإنسانية.

لقد ورثت الحكومة التي كان يقودها المدنيون تحديات هائلة في عام ٢٠١٩. وعلى الرغم من الصعوبات التي صودفت في المرحلة الانتقالية، فإن السودان يسير على طريق مستقبل أكثر سلاما ورخاء واستقرارا. ومما يؤسف له أن الانقلاب قد عرض هذه المكاسب للخطر، بما في ذلك ما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي وعملية السلام وحقوق الإنسان. ويحدونا أمل صادق في أن يتسنى قريبا العودة إلى هذا التقدم.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولا سيما جهود الممثل الخاص للأمين العام بيرتس والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي ليبات نحو المرحلة التالية من المحادثات، بهدف استعادة المرحلة الانتقالية. وهناك فرصة كبيرة لإنهاء الأزمة السياسية. ويشجعنا توافق الآراء بشأن مسائل مثل الحاجة إلى مجلس وزراء مدني، والعدالة والمساءلة، ودور المرأة في المرحلة الانتقالية. ونحث جميع الأطراف، بما فيها الجيش، على المشاركة الكاملة وبحسن نية في المرحلة المقبلة من المحادثات.

ونأسف للخسائر في الأرواح التي بلغت ما لا يقل عن ٨٨ شخصا منذ بدء الانقلاب. وقد قتل هؤلاء الأشخاص وهم يطالبون بالحرية والسلام والعدالة – وهو أمر لا يزال الآلاف من السودانيين يفعلونه، على الرغم من التهديد بالعنف. ونحث السلطات على السماح بالاحتجاج دون عنف، ورفع حالة الطوارئ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين والصحفيين والنشطاء.

وقد أسهمت الأزمة السياسية والإجراءات العسكرية في التأخير في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، مما أدى إلى مزيد من العنف والتهميش في مناطق مثل دارفور. ومن النتائج المؤسفة للانقلاب المصاعب الاقتصادية والاحتياجات الإنسانية المتزايدة في جميع أنحاء البلد. والمملكة المتحدة لديها سجل حافل في تقديم الدعم الاقتصادي والإنساني والسياسي للسودان.

لنكن واضحين. إن أعمال الجيش هي التي أدت إلى توقف الدعم الاقتصادي الدولي. ونأمل أن تؤدي الاستعادة المبكرة لحكومة انتقالية موثوقة يقودها مدنيون إلى تهيئة الظروف اللازمة لإجراء الإصلاحات الاقتصادية التي تمس الحاجة إليها واستئناف الدعم الدولي، بما في ذلك تخفيف عبء الديون. وبدلا من دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة الاقتصادية، لندعو أصحاب المصلحة السودانيين، وخاصة الجيش، للتوصل إلى الاتفاق السياسي المستدام اللازم للتمكين من استئناف هذا الدعم.

وفي الختام، تظل المملكة المتحدة ملتزمة بدعم مسيرة السودان نحو الديمقراطية وتحقيق نداءات الشعب السوداني من أجل الحرية والسلام والعدالة. وينبغي لنا، بوصفنا مجلسا، أن نظل مركزين على هذه التطلعات وأن ندعم العملية التي تيسرها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص فولكر بيرتس على بيانه. ومن جانبي، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، تؤيد فرنسا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتيسير الحوار فيما بين أصحاب المصلحة في المرحلة الانتقالية. وقدم لنا الممثل الخاص اليوم خريطة طريق اختتمت بعد التشاور مع جميع الجهات الفاعلة السودانية. إنها ليست وصفة طبية، بطبيعة الحال، بل هي محاولة لتحديد نقاط الالتقاء، بغية استئناف الحوار. ونشجع هذا النهج، الذي يعود للشعب السوداني اتباعه. وندعو مرة أخرى جميع الجهات الفاعلة الدولية إلى دعم عمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وعدم التدخل في جهودها أو استغلال هشاشة السودان، من أجل مصلحته الوطنية.

ونقطتي الثانية هي أن الأولوية العاجلة تظل لاستعادة الانتقال الديمقراطي. ومنذ الانقلاب، دخل البلد في مأزق سياسي يقوض مكاسب المرحلة الانتقالية ويهدد استقرار البلد. وفي كل يوم، يؤدي قمع المظاهرات، والعنف الجنسي الذي ذكره الممثل الخاص في إحاطته، ومضايقة المجتمع المدني إلى تفاقم التوترات. وندين العنف الذي خلف ما يقرب من ٩٠ قتيلا منذ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر وجرحى كثيرين آخرين.

وتقع على عاتق السلطات العسكرية مسؤولية تهيئة الظروف للخروج من الأزمة باتخاذ قرار بالعودة إلى النظام الدستوري، وكفالة الحريات الأساسية، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، ومحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات ضد المدنيين. ويجب كفالة حق السودانيين رجالا ونساء في التعبير عن آرائهم سلميا دون خوف من العنف. ونشدد على أهمية تعاون السلطات السودانية التام مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في تنفيذ ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان.

ومن الضروري أن تتفق الحركات المدنية على النقاط الرئيسية للمفاوضات. وبدون هذا التوافق في الآراء، سيكون من المستحيل التغلب على المأزق السياسي الحالي. وأي سبيل للخروج من الأزمة يجب أن يأخذ في الحسبان التطلعات الديمقراطية للشعب السوداني. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى الدخول في حوار بروح من التوافق والمسؤولية.

وتتعلق نقطتي الثالثة بتفاقم هشاشة السودان. وهناك حاجة ملحة إلى التغلب على هذه الأزمة السياسية، التي لا تؤدي إلا إلى تفاقم أوجه الهشاشة القائمة. ويساورنا قلق بالغ إزاء تجدد العنف في دارفور والمنطقتين الذي صاحبته قيود على وصول المساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل المتواصل للجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور بدعم من بعثة الأمم المتحدة، الذي أدى إلى إحراز بعض التقدم. ويتحتم على السلطات والأطراف الموقعة التعجيل بنشر القوة المشتركة والاتفاق على طرائق إعادة إدماج المقاتلين. ويجب بالطبع كفالة إيصال المساعدات الإنسانية. ونشجع السلطات على مواصلة اتصالاتها مع الجماعات غير الموقعة على اتفاق جوبا للسلام في السودان وجهودها الرامية إلى تخفيف حدة التوتر في شرق السودان.

وأخيرا، يساورنا قلق بالغ إزاء تدهور الحالة الاقتصادية والإنسانية المرتبطة بارتفاع أسعار الأغذية والوقود، التي تفاقمت بسبب العدوان الروسي على أوكرانيا. وستظل فرنسا ملتزمة تجاه الشعب السوداني. ونواصل تعاوننا مع المجتمع المدني، ولهذا السبب سنحافظ على مستوى مساعداتنا الإنسانية، وكذلك على مستوى الاتحاد الأوروبي، الذي بلغ إجمالي مساعداته ٥٥ مليون يورو في العام الماضي.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرتس على إحاطته الشاملة وتقاريره.

تؤيد الولايات المتحدة تأييدا تاما الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان لرصد الحالة في السودان والإبلاغ عنها، بما في ذلك حالة حقوق الإنسان، على النحو الذي كلفها به مجلس الأمن (القرار ٢٥٧٩ (٢٠٢١)). ونتفق مع زميلنا ممثل المملكة المتحدة على أنه من الضروري أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة من توفير تمثيل كامل ومتوازن للحالة في السودان في تقاريرها المقدمة إلى المجلس.

وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا تاما الجهود التعاونية التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتيسير عملية سياسية يقودها السودانيون، وتستعيد الانتقال إلى الديمقراطية بقيادة مدنية. ويحتاج السودان إلى إطار انتقالي يقوده المدنيون، ويسير بالبلد نحو انتخابات حرة ونزيهة، ويعيد صياغة دور الأجهزة الأمنية بوصفها مشاركة في الحكومة، ويحظى بقبول واسع النطاق لدى الشعب السوداني.

ولكي تكون هذه العملية فعالة، يتعين على الأجهزة العسكرية والأمنية أن تتخذ خطوات ملموسة لتهيئة بيئة يمكن فيها لجميع الجهات الفاعلة المشاركة بأمان في المفاوضات. ويجب على السلطات السودانية أن تضع حدا فوريا للاعتقالات الجائرة لنشطاء المجتمع المدني والسياسيين والصحفيين والشخصيات الثقافية والعاملين في المجال الإنساني. ولا بد للسلطات أن تسمح بعودة وسائل الإعلام للعمل وإنهاء انقطاع الاتصالات. ويجب على الجهات الفاعلة الحكومية أن توقف العنف الرهيب المرتكب ضد المتظاهرين السلميين، بما في ذلك العنف الجنسي المبلغ عنه والهجمات على المرضى في المرافق الطبية وعلى العاملين في القطاع الطبي.

كما ندعو السلطات إلى محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها دون تأخير، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين السلميين. وتقف الولايات المتحدة إلى جانب الشعب السوداني في سعيه إلى سودان ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان وينعم بالرخاء. ولهذا السبب، قامت الولايات المتحدة بإدراج الشرطة الاحتياطية المركزية السودانية في قائمة العقوبات في ٢١ آذار/مارس بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية. ويجب أن يتمكن جميع الناس في السودان من التعبير عن آرائهم والتظاهر السلمي دون تهديد بالعنف أو الاعتقال. ويظهر عملنا أن الولايات المتحدة تواصل تنفيذ الأدوات المتاحة لنا لوقف العنف والضغط من أجل استعادة الانتقال الديمقراطي في السودان. وستتطلب استعادة حكومة انتقالية شرعية في نظر الشعب السوداني خطوات يمكن إثباتها نحو إعادة إرساء سلطة مدنية حقيقية لا رجعة عنها. وفي غضون ذلك، سنواصل الضغط من أجل إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل مستدام ودون عوائق إلى جميع السكان المتأثرين بالنزاع والنازحين لتيسير وصول المساعدة المنقذة للحياة.

وفي دارفور، تتواصل الاشتباكات بين قوات الأمن وجماعات المعارضة المسلحة السابقة مما يؤدي إلى تفاقم العنف القبلي. وندين العنف في دارفور وأماكن أخرى من السودان ونعرب عن قلقنا إزاء أثره على شعب السودان ونحث السلطات السودانية على تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين التي أعدتها حكومة السودان نفسها.

أخيرا، آمل أن يتمكن فريق الخبراء المعني بالسودان التابع للمجلس من مواصلة عمله الحيوي للإبلاغ عن الحالة في دارفور، بما في ذلك توثيق العنف ودوافعه. وسمعنا الممثل الخاص للأمين العام يشير إلى مدى شدة المخاطر في هذا المقام. ولذلك، يجب أن نعمل على إيجاد الحل ويجب أن ننهي العنف في السودان.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتلو هذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، غابون وكينيا وبلدي، غانا.

في البداية، نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس على عرضه تقرير الأمين العام عن فترة الـ ٩٠ يوما (S/2022/172) عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٥٧٩ (٢٠٢١). ونرحب أيضا بمشاركة ممثل السودان في هذه الجلسة.

وترحب مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بالإحاطة الإضافية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام إلى المجلس، وستعلق في هذا البيان على الحالة السياسية والبيئة الأمنية والتحديات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة وتطورات الحالة الإنسانية في السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وتحيط مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن علما أيضا بالرسالة المؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٢٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال للبعثة الدائمة للسودان والتي تقدم توضيحا، فضلا عن الإعراب عن تحفظات على مضمون تقرير الأمين العام وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في السودان.

وفيما يتعلق بالوضع السياسي في السودان وتنفيذ الإعلان الدستوري الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٩، لا تزال مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن تشعر بقلق عميق إزاء التطورات التي حدثت منذ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ والجمود السياسي، الذي يمكن أن يعرقل الالتزام بالتقيد بالانتقال إلى الحكم المدني الكامل الذي من شأنه أن يؤدي إلى وضع دستور جديد وإجراء انتخابات في عام ٢٠٢٣.

ويمثل الافتقار إلى القيادة السياسية المدنية، بما في ذلك عدم وجود رئيس للوزراء، في العملية الانتقالية واستمرار غياب مكونات سياسية مهمة عن مجلس السيادة تحديين رئيسيين يجب على الشعب السوداني أن يحلهما بسرعة لمنع البلد من الانزلاق أكثر إلى الفوضى.

وفي ذلك الصدد، نحث جميع أصحاب المصلحة على الساحة السياسية في السودان على وضع المصلحة العامة لشعب السودان في صميم مناقشاتهم وقراراتهم من أجل تعزيز عملية يقودها ويملك زمامها السودانيون لوضع البلد على طريق يؤدي إلى السلام والاستقرار. ونشجع بعثة الأمم المتحدة على مواصلة العمل مع الشعب السوداني، ونشير إلى إعلان الممثل الخاص للأمين العام في ٨ كانون الثاني/يناير أنه أطلق

”العملية السياسية بين الأطراف السودانية التي تيسرها الأمم المتحدة، والتي تهدف إلى دعم أصحاب المصلحة السودانيين في الاتفاق على طريقة للخروج من الأزمة السياسية الحالية“.

وفي ذلك السياق، نلاحظ تقييم الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، عقب زياراتهما الأخيرة إلى السودان، بأن المأزق السياسي الحالي في السودان أكثر تعقيدا مما يُقدر على نطاق واسع، وله آثار بعيدة المدى على السودان والمنطقة ويؤدي إلى انعدام الثقة لدى الجانبين في التدخلات التي تقودها جهات خارجية.

ولذلك، فإن مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن تؤكد أن أنشطة بعثة الأمم المتحدة ينبغي ألا تمضي قدما بمعزل عن غيرها، بل يجب تنسيقها تنسيقا وثيقا مع أنشطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي في البحث عن تسوية سلمية للمأزق السياسي الحالي في السودان. ولا يزال دور القادة الإقليميين، فضلا عن دعم الشركاء الدوليين، أمرا لا غنى عنه أيضا للعملية الانتقالية في السودان. وينبغي أن تتطور الشراكة بين بعثة الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية ذات الصلة لتصبح شراكة منهجية وتشغيلية واستراتيجية متجذرة في القيم المشتركة والتزاما قويا بالتعاون الدولي يتكيف مع التحديات الأمنية المعقدة التي تواجه السودان.

ونشجع أيضا البعثة على الاستفادة الكافية من تدابير بناء الثقة اللازمة في تنفيذ ولايتها لبناء الثقة مع الأطراف في السودان. وبالمثل، نحث السلطات السودانية والأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني في البلد، بما في ذلك تجمع المهنيين السودانيين وقوى الحرية والتغيير، على التعاون مع البعثة.

وفيما يتعلق بالبيئة الأمنية في السودان، لا تزال مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن تشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية، الذي يرتبط أيضا بالتطورات الأخرى في البلد، بما في ذلك المأزق السياسي والتحديات الاجتماعية والاقتصادية. وتشكل النزاعات المسلحة المتقطعة والاشتباكات القبلية في أجزاء من دارفور وجرائم العنف مصدر قلق عميق. وتدين مجموعة الدول الأفريقية الثلاث جميع أشكال العنف الموجه ضد المدنيين والممتلكات المدنية. وبينما تعترف المجموعة بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لتحسين الأمن، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله للتعجيل بتنفيذ الترتيبات الأمنية بموجب اتفاق جوبا للسلام والخطة الوطنية لحماية المدنيين.

ونحث مجلس السيادة في السودان على ممارسة ضبط النفس وإظهار التسامح عند التعامل مع القوى الاجتماعية في البلد، التي تسعى من خلال التجمع السلمي والاحتجاجات إلى التعبير عن رغبتها في التوصل إلى حل مبكر لتلبية احتياجاتها وتحقيق تطلعاتها، بما في ذلك تحسين ظروفها المعيشية والعودة إلى الحكم الدستوري.

ونؤكد من جديد أن سكان كل بلد يشكلون عنصرا هاما من عناصر الدولة وأن أي إجراءات ضد مصلحتهم المشروعة من شأنها أن تضعف الدولة في نهاية المطاف. ولذلك، نحث السلطات السودانية على أن تضع في اعتبارها حقوق شعبها في إجراءات إنفاذ القانون.

ونأسف لحوادث النهب الإجرامية التي وقعت في قاعدة لوجستيات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في الفاشر، وكذلك في المخيم الذي سُلم إلى سلطات ولاية شمال دارفور. ونحث على ضبط النفس ونشجع الترتيبات الحدودية المنسقة بين السودان وإثيوبيا من أجل تجنب تكرار الحادث الذي وقع في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

ولا نزال نشعر بالقلق أيضا إزاء التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوفرها بأعداد كبيرة خارج سيطرة الدولة، مما أدى إلى تأجيج حالة عدم الاستقرار. ولذلك، نشجع على مواصلة المفاوضات مع جميع الجماعات المسلحة ذات الصلة على غرار الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين السلطات الانتقالية والجبهة الثورية السودانية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

ولا تزال التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها السودان هائلة. وقد كانت مسألة الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية في صميم انتفاضة الشعب السوداني ضد حكومته في عام ٢٠١٩. واليوم، فإن هذا التحدي قد تفاقم ليس إلا. وكان لتعذر الوصول إلى الأسواق وتعليق برامج المساعدة المالية، كما كان متوقعا، آثار سلبية على الشعب السوداني، كما يتجلى في ارتفاع أسعار السلع والخدمات ونقص السلع الأساسية، بما فيها الأغذية والأدوية.

ومع استمرار الحرب في أوكرانيا، من المتوقع أن تكون هذه الآثار أسوأ. ولذلك، نشجع الشعب السوداني على العمل بشكل عاجل وبناء لتسوية خلافاته السياسية من أجل تمكين الشركاء المانحين والمؤسسات المالية الدولية من الانخراط الإيجابي في عملياتهم المالية ودعم تنفيذ موازنة البلد لعام ٢٠٢٢، التي اعتُمدت في ٢٢ كانون الثاني/يناير.

إن استعراض الحالة الراهنة في السودان لا يمكن أن يترك أحدا في شك بشأن التحديات الإنسانية الضخمة التي يواجهها البلد. ولذلك، فإننا ندعو إلى تقديم دعم دولي مستدام للبرنامج الإنساني في السودان الذي يقدم المساعدة لأكثر من ١٠ ملايين شخص ما زالوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، و ٣,١ مليون نازح داخليا، وأكثر من ١,١ مليون لاجئ في السودان.

أخيرا، سنكون مقصرين إذا لم يتضمن هذا البيان دعوة المجتمع الدولي إلى دعم تمويل اتفاق جوبا للسلام لتحقيق أهدافه. وفي ذلك الصدد، نرحب باللفتة الكريمة التي اتخذتها النرويج بالتبرع بـ ٠٠٠ ٨٠٠ دولار للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للسودان ونقدرها. وما زلنا على تواصل مع القائم على الصياغة بشأن السودان، حيث نتوقع تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٢.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس على إحاطته بشأن التطورات في السودان. ونرحب بمشاركة القائم بالأعمال بالنيابة للسودان في جلسة اليوم. ونقرأ أحدث تقرير فصلي للأمين العام (S/2022/172) بكل عناية.

فالحالة في السودان لا تزال معقدة. ولم تخفت حدة الأزمة السياسية. وهناك تحديات إنسانية واجتماعية واقتصادية حادة. وقد تفاقمت الحالة بسبب التعليق شبه الكامل للمساعدة التي يقدمها المانحون. وفي ظل هذه الظروف، نحيط علما بالجهود المكثفة التي تبذلها السلطات السودانية لتحقيق استقرار الحالة وإقامة حوار وطني بناء، سواء في المركز أو في الأطراف.

ونرحب بإنشاء لجنة في كانون الثاني/يناير مكلفة بإيجاد حل وتحديد المرشحين لمنصب رئيس جديد للحكومة وتوسيع نطاق نظام وقف إطلاق النار ليشمل كامل أراضي البلد. ونرحب أيضا بنية الجيش المعلنة إجراء انتخابات عامة في حزيران/يونيه ٢٠٢٣ والتزامه باتفاق جوبا للسلام المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

كما ننظر بشكل إيجابي إلى مشاركة الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في العملية السياسية للبلد وقرارهما بإنشاء آلية تنسيق، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، لدعم الحوار بين السودانيين. ونأمل أن تؤتي تلك القرارات ثمارها.

وما زلنا ندعو جميع الأطراف السودانية إلى تغليب المصلحة الوطنية العليا، والتحلي بالمسؤولية، والامتناع عن اتخاذ خطوات يمكن أن تؤدي إلى اشتباكات جديدة. ونحن نؤيد معالجة النزاعات القائمة من خلال الحوار.

ولا يمكن أن نتفق مع النهج المتحيزة والمسيسة إزاء ما يحدث في السودان الواردة في أحدث تقرير للأمين العام. وبدلا من التركيز على المهام التي تواجه الفترة الانتقالية المتمثلة في إنشاء مؤسسات لضمان التحضير للانتخابات العامة وإجرائها في البلد، يركز التقرير على مسائل مهمة ولكنها ثانوية.

فالمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، على سبيل المثال، يُشدد عليها، وكذلك سيادة القانون، وهناك مناقشة مفرطة للبعد الجنساني. ويستعاض عن مهام تقديم وحشد المساعدة للبعثات السياسية الخاصة بمهام الرصد والمراقبين. وذلك لا يحفز روح التعاون بين الأمم المتحدة وسلطات البلد المضيف.

ونحن نؤيد الشواغل بشأن منهجية التقرير وتقييماته المعرب عنها في الرسالة المؤرخة ٢٢ آذار/مارس الموجهة من السودان إلى مجلس الأمن. وندعو البعثة السياسية الخاصة والسيد بيرتس نفسه إلى الامتثال الكامل لتلك الولاية وإيلاء اهتمام متساو لجميع عناصرها.

ومن المهم العمل على التوصل إلى اتفاق دائم بين مختلف القوى السياسية السودانية والمجموعات الاجتماعية والإقليمية والعرقية. ولكن يجب ألا نغفل الهدف المباشر لحشد المساعدات الدولية للسودان، والمساعدة على تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، كما ينعكس في قرارات مجلس الأمن.

والاتحاد الروسي يعارض بصورة قاطعة الإجراءات التي تمارس من خلالها ضغوط سياسية، فضلا عن الابتزاز الاقتصادي الصارخ الذي ما زال يستخدم ضد السودان. ونعتقد أنه يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية، كما أن الانخراط في أي تدخل خارجي في شؤون ذلك البلد أمر غير مقبول.

ونحن مقتنعون بأن شعب السودان يستطيع أن يقرر بنفسه وأن يحل مشاكله الداخلية. وفرض حلول اجتماعية واقتصادية مريبة ونماذج عالمية "للتحول الديمقراطي" على قيادته وتسييس تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية قد أدى بالفعل إلى انقسام المجتمع السوداني، فضلا عن فقدان الثقة المدنية بالسلطات الانتقالية، مما أدى بدوره إلى حالة عامة من عدم الاستقرار وتوجهات انفصالية جديدة في البلد.

ولاحظنا أيضا، في بعض بيانات أعضاء المجلس وتصريحات صادرة عن بلدان غربية نشرتها وسائط الإعلام السودانية في ٢١ آذار/مارس، إلقاء اللوم على روسيا عن عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي وزيادات الأسعار – وخاصة أسعار الطاقة والمؤن والأغذية، بما في ذلك في السودان.

ولا يخطئن أحد، فأزمة الغذاء المحتملة لن يكون سببها العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا ولكن العقوبات الأحادية غير القانونية التي فرضها الغرب، والتي دمرت سلاسل التوريد اللوجستية والمالية واستبعدت روسيا تماما، وهي منتج للأغذية والأسمدة، من نظام سويفت. كما أن احتجاز ناقلات البضائع يشكل تهديدا. وأثرت القيود أيضا على تعاونها مع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة.

ولا نعرف من ذا الذي يصدق تأكيدات البلدان الغربية. ليس السودانيين بكل تأكيد، فهم قد مروا بتجربة إخضاعهم لقيود من جانب واحد وما زالوا يتعرضون للابتزاز فيما يتعلق بالمساعدة الاقتصادية. ونهيب بالبلدان التي تواجه حاليا صعوبات اقتصادية، الكثير منها مصطنع، ألا تستسلم للشعارات المناهضة لروسيا، بل تنظر إلى الحالة من زاوية مصالحها الحيوية.

وفي الختام، نود أن نشير إلى أننا أحطنا علما بتقرير رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، الممثل الدائم لغانا، عن عمل تلك الهيئة الفرعية لمجلس الأمن خلال الـ ٩٠ يوما الماضية. وما زلنا نعتقد أن القيود المفروضة على السودان منذ ١٥ عاما بسبب الحالة في دارفور قد أدت مهمتها.

ونود أيضا أن نشير إلى أنه في القرار ٢٦٢٠ (٢٠٢٢) المؤرخ ١٥ شباط/فبراير، أُعرِب عن النية في وضع معايير واضحة وواقعية بحلول ٣١ آب/أغسطس لمراجعة الإجراءات المفروضة على السودان بسبب الحالة في دارفور. وندعو إلى الامتثال التام لذلك الإطار الزمني عوضا عن تمديده، لأن ذلك لا يدل إلا على أن بعض البلدان تسعى إلى الإبقاء على الجزاءات الدولية كأداة لممارسة الضغط على الخرطوم.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، فولكر بيرتس، على إحاطته المفصلة عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. كما أشكر الممثل الدائم لغانا على بيانه بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان.

إن المأزق السياسي المستمر في السودان هو تذكرة بالتحديات الكامنة في عملية الانتقال الديمقراطي التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وتعكس التطورات السياسية والأمنية منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي الحالة الهشة للمرحلة الانتقالية. وقد زادت تلك التطورات من تفاقم عدم الاستقرار السياسي وأثرت سلبا على تنفيذ اتفاق جوبا للسلام. كما أنها أعاقت التقدم المحرز على الجبهتين السياسية والاجتماعية – الاقتصادية خلال العامين الماضيين.

إن الثقة والتفاهم المتبادلين بين أصحاب المصلحة السودانيين أمران أساسيان لمعالجة المأزق الحالي. ونأمل أن يظهر جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجيش والقوى السياسية المدنية، الإرادة السياسية لبناء توافق في الآراء وتعزيز الوحدة الوطنية. ويجب أن تكون العملية الانتقالية شاملة للجميع وأن تعالج شواغل جميع أصحاب المصلحة من أجل تلبية التطلعات الديمقراطية لشعب السودان. ونرى أن الوثيقة الدستورية لعام ٢٠١٩ تظل الأساس للفترة الانتقالية، وينبغي الاسترشاد بها في الطريق إلى الأمام.

ومما يشجعنا المشاركة الاستباقية الأخيرة، ولا سيما الحوار، بين الأطراف السياسية الفاعلة والسلطات السودانية. وقد أحطنا علما أيضا بالجهود المبذولة، بما فيها جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لكسر الجمود السياسي. ونأمل أن تيسر كل تلك الجهود العودة إلى الوضع الدستوري ومسار الانتقال نحو الحكم المدني والديمقراطية والسلام في السودان.

ونشدد أيضا على أهمية التنفيذ الشامل لاتفاق جوبا للسلام. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في الترتيبات الأمنية، بما في ذلك تشكيل المجلس الأعلى المشترك المعني بالترتيبات الأمنية في دارفور والمنطقتين، وإنشاء قوات الحماية، وإدماج المقاتلين الرسميين. ونأمل أن يكتسب التنفيذ زخما في الأشهر المقبلة، ولا سيما من خلال إنشاء مجلس تشريعي انتقالي.

وعلى الجبهة الاقتصادية، أدت التطورات الأخيرة إلى قيام المجتمع الدولي بإعادة النظر في القرارات الإيجابية المتخذة لدعم الانتعاش الاقتصادي للسودان على مدى السنوات الثلاث الماضية. ونأمل أن يعيد المجتمع الدولي وشركاء السودان النظر في قرارهم بوقف الدعم والمساعدة الاقتصاديين نظرا لأثره السلبي على السكان المدنيين. فالسودان بحاجة إلى دعمنا الجماعي.

وعلى الجبهة الأمنية، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة في شرق السودان. وفي دارفور، لا تزال حوادث النهب والعنف في قاعدة الفاشر اللوجستية ووقوع أعمال عنف بين القبائل في وقت سابق من هذا الشهر تبعث على القلق. ونلاحظ أن السلطات السودانية واصلت بذل الجهود لتوفير الحماية المادية في دارفور من خلال نشر قوات حكومية مشتركة لتهدئة العنف وتهدئة التوترات. وتلك تطورات إيجابية تعكس توسعا في هياكل الحكم والتزاما مستمرا من جانب السلطات بتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين.

وتجدر الإشارة إلى إنشاء مكتب للشؤون الجنسانية في مقر شرطة وسط دارفور. وسيكون دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان بالغ الأهمية له خلال الأشهر المقبلة، لا سيما في المساعدة على الانتقال السياسي، وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، وجهود بناء السلام.

ونتوقع من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة أن تركز على تنفيذ ولايتها الأساسية في شراكة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ولاحظنا أيضا مضمون الرسالة التي بعث بها السودان بشأن تقرير الأمين العام (S/2022/172). ونأمل أن تأخذ تقارير البعثة في المستقبل في حسبانها النقاط الواردة في الرسالة، ولا سيما التقيد بولاية الأهداف الاستراتيجية الأربعة وفيما يتعلق بمصادر البيانات.

للهند علاقات طويلة الأمد مع السودان وشعبه. وعلى مر السنين، ساعدت الهند السودان من خلال عدة مشاريع في إطار خطوط ائتمان ميسرة، وبناء القدرات، والمساعدة الإنسانية. ونود أن نرى السودان يبرز كبلد مزدهر وسلمي ومستقر في السنوات القادمة. وستواصل الهند دعم السودان وشعبه في هذه الأوقات الصعبة.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد استمعت بعناية إلى الإحاطة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس وأرحب بممثل السودان في جلسة اليوم.

في حين أن البلد واجه مؤخرا تحديات، فإن عملية الانتقال السياسي في السودان لا تزال تمضي في الاتجاه الصحيح. وينبغي للمجتمع الدولي أن يظل صبورا، وأن يتخذ إجراءات إضافية مفيدة لوحدة السودان واستقراره، وأن يتجنب الانقسامات المصطنعة، وأن يساعد البلد على استكشاف مسار للتنمية يناسب ظروفه الوطنية.

وأود أن أدلي بالنقاط التالية.

أولا، ينبغي بذل كل جهد ممكن لدفع العملية السياسية قدما بعد استقالة رئيس الوزراء حمدوك. وأشار مجلس السيادة السوداني إلى أنه سيظل ملتزما بتشكيل حكومة مدنية وإنجاز جميع المهام الانتقالية وأنه سيجري حوارا مع الفصائل السياسية ذات الصلة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع ذلك بقوة.

وأعلن الممثل الخاص بيرتس عن بدء عملية سياسية بين السودانيين وأكد من جديد ضرورة احترام عملية يقودها السودانيون. وقد انضم ما مجموعه ١١٠ مجموعات حتى الآن، وتدعو الصين إلى المشاركة النشطة للفصائل السياسية الأخرى.

وينبغي للمجتمع الدولي، في مساعيه الحميدة، أن يحترم تماما سيادة السودان وقيادته، وأن يركز على تيسير الحوار فيما بين الأطراف السودانية لحل الخلافات، ويتجنب الانحياز إلى أي طرف.

في ٢٢ آذار/مارس، وجهت البعثة الدائمة للسودان رسالة إلى رئيسة المجلس أعربت فيها عن قلقها إزاء عدم تجسيد تقرير الأمين العام عن السودان (S/2022/172) للحالة في السودان بصورة شاملة ودقيقة. ومن المأمول فيه أن تركز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في عملها على ولاياتها الأساسية وأن تحترم تماما آراء الحكومة السودانية وأن توليها اهتماما كاملا.

ويمكن أن تكون طرق تحقيق الديمقراطية متنوعة. لا يوجد نموذج ثابت، ولا ينبغي أن يكون. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم السودان في استكشاف مسار للتنمية يناسب ظروفه الوطنية وتجنب فرض حلول

خارجية. وقد قام المبعوث الخاص للحكومة الصينية المعني بالشرق الأوسط بزيارة السودان الأسبوع الماضي واجتمع مع الفريق البرهان وغيره من القادة السودانيين في محاولة للمساعدة في دفع العملية السياسية السودانية قدما.

والحالة الأمنية في دارفور مستقرة إلى حد كبير، ولكن النزاعات القبلية والأنشطة الإجرامية لا تزال تحدث من وقت لآخر. وتقدر الصين عمل اللجنة الدائمة لوقف إطلاق النار وتدعم السلطات السودانية في جهودها الرامية إلى ضمان التنفيذ المعجل للخطة الوطنية لحماية المدنيين.

وتدين الصين نهب قواعد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وقواعد برنامج الأغذية العالمي والقوافل الإنسانية. ونود أن نحيط علما بالتقدم المحرز في التحقيق في الحوادث وأن نرى اعتماد التدابير اللازمة لمنع وقوع حوادث مماثلة في المستقبل.

ثانيا، من المهم إعادة إطلاق النمو الاقتصادي. وفي الوقت الحاضر، فإن ارتفاع معدلات التضخم، وتضاؤل فرص العمل، وانخفاض دخل الأسر المعيشية كلها عوامل لعدم الاستقرار فيما يتعلق بالسلام والأمن في السودان. ونرحب بالجهود التي تبذلها السلطات السودانية لتحسين اقتصاد البلد. مع ذلك، وفي الوقت الذي كان فيه الشعب السوداني في أمس الحاجة إلى المساعدة، قررت بعض البلدان والمنظمات الدولية تعليق المساعدة الدولية، وهو أمر من الواضح أنه لا يساعد مسعى السودان للخروج من مأزقه الحالي.

وتدعو الصين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان إلى أن تحشد بنشاط المساعدة الاقتصادية والإنمائية للسودان وفقا لولايتها. لقد بذلت الصين دائما قصارى جهدها لمساعدة التنمية الاقتصادية في السودان. وساعدت الصين السودان في مشروع مسالخ، بدأ تنفيذه، بينما يمضي قدما باطراد مشروع لحفر الآبار وإمدادات المياه.

وقد نجحت الحكومة الصينية في تنفيذ مشروع للرعاية الصحية للأم والطفل في إطار صندوق التعاون بين بلدان الجنوب، يستفيد منه أكثر من ٧٠ ٠٠٠ من النساء والأطفال السودانيين.

ثالثا، ينبغي رفع الجزاءات في أقرب وقت ممكن. بعد انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، تولت السلطات السودانية المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين. ولذلك، من الملح تعزيز قدرتها الأمنية. كان لحظر الأسلحة أثر سلبي على بناء القدرات الأمنية للسودان، وينبغي لمجلس الأمن أن يعدل الجزاءات في الوقت المناسب في ضوء الحالة المتغيرة.

ويقتضي القرار ٢٦٢٠ (٢٠٢٢)، الذي اتخذ الشهر الماضي، وضع معايير لتعديل الجزاءات بحلول ٣١ آب/أغسطس. وتأمل الصين أن يتسنى تنفيذ ذلك المطلب تنفيذا فعالا.

ولا بد من الإشارة إلى أن الجزاءات الانفرادية تشكل عقبة أمام تنمية السودان. وغالبا ما تفشل الجزاءات الأحادية الجانب في حل المشاكل ويمكن أن تثير مشاكل جديدة، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة الغذاء والطاقة والاقتصاد، ويضر بسبل عيش الشعب السوداني ويتسبب في عواقب إنسانية إضافية. ونأمل أن يتمكن البلد المعني من تغيير منطقه الراسخ المتمثل في معاقبة البلدان الأخرى والضغط عليها في كل منعطف ومحاولة معاملة الآخرين على قدم المساواة والعمل معا من أجل تحقيق نتائج مربحة للجميع.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس على إحاطته الممتازة. ولا بد لي من القول إنه رسم صورة قاتمة جدا للحالة في السودان.

ونأسف شديد الأسف لأن تداعيات الانقلاب الذي وقع في تشرين الأول/أكتوبر الماضي لا تزال تخلف آثارا مدمرة على حياة شعب السودان. وفي ذلك الصدد، أود أن أدلي بثلاث نقاط هذا الصباح.

أولا، ندين بشدة استمرار قوات الأمن في استخدام أساليب العنف ضد المدنيين، التي رأينا أنها أسفرت عن مقتل وإصابة المئات. وندين بأشد العبارات الممكنة العنف الجنسي الذي استخدم كأداة لترهيب ومعاقبة النساء والرجال الذين يمارسون حقوقهم المدنية والسياسية. كانت ملاحظات السيد فولكر اليوم صادمة بشكل خاص.

إن التقارير المروعة عن الاغتصاب الجماعي لفتاة مراهقة في الخرطوم قبل أسبوعين من قبل مجموعة كبيرة من قوات الأمن السودانية في زيها الرسمي أثناء ترجلها من حافلة تجسد بشكل صارخ الحالة التي تواجهها العديد من النساء في السودان. نحن نعلم أن ذلك ليس حادثا منعزلا. وقد شهدنا ترويعا منهجيا للسكان المدنيين من جانب قوات الأمن، وقد تيسر ذلك بمنحهم سلطات وحصانات جديدة. وأود أن أشيد بشجاعة تلك الشابة في التقدم والإبلاغ. وندعو السلطات السودانية إلى إجراء تحقيق في تلك الجريمة البشعة.

كما نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار احتجاز المحتجين والناشطين والشخصيات السياسية البارزة، مما يعوق التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

ونشهد تصاعداً في العنف في جميع أنحاء البلد، حيث يبدو الآن أن الأطراف تستفيد من الأزمة السياسية الأوسع نطاقاً من أجل تعزيز مصالحها. إن الزيادة في الهجمات على المدنيين في مناطق مثل دارفور وجنوب كردفان تحمل الأصداء المؤسفة للنزاعات السابقة. وتعزز تلك الحالة الحاجة الملحة للعودة إلى طريق الانتقال وبناء السلام وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام.

ويجب على السلطات السودانية أيضاً أن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاق جوبا للسلام بشأن العدالة الانتقالية، بما في ذلك التزامها الهام والعاجل بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

ثانياً، نشاطر السيد بيرتس الشواغل التي أوجزها اليوم بشأن الصورة الاقتصادية القاتمة في السودان. ولكني أود أن يكون كلامي واضحاً، فالكارثة الاقتصادية التي تواجه السودان تنبع مباشرة من الانقلاب العسكري. إن الإصلاحات الاقتصادية وإصلاحات الحوكمة التي تحققت بشق الأنفس، والتي رحبنا بها في الغالب هنا على الطاولة، قد تمت حلحلتها الآن بسبب الانقلاب قبل أن تتاح لها الفرصة لتقديم كل ما في جعبتها للشعب ذاته الذي كان من المفترض أن تساعده. ونعتقد أن ذلك أمر مؤسف للغاية.

وبطبيعة الحال، ما من شك في أن السودان معرض للآثار غير المباشرة للغزو الروسي لأوكرانيا، الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المواد الغذائية الأساسية. وقد أخبرنا برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والآن السيد بيرتس أن عدد الأشخاص الذين يواجهون الجوع الحاد في السودان من المرجح أن يتضاعف إلى أكثر من ١٨ مليوناً بحلول أيلول/سبتمبر. وأعتقد أن هذه حالة مقلقة للغاية – بل استثنائية – وسنواصل توخي اليقظة.

لقد تحمل شعب السودان ما يكفي. ويجب أن تكون هناك عودة إلى النظام الدستوري وانتقال ديمقراطي بقيادة مدنية للتصدي بفعالية للكارثة الاقتصادية والإنسانية التي تلوح في الأفق. وفي غضون ذلك، سيضطلع الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بالتزاماتهما بضمان استمرار تدفق الدعم الإنساني إلى من هم في أمس الحاجة إليه في السودان.

ثالثاً، نؤيد تأييداً تاماً عمل السيد بيرتس بشأن تيسير عملية التشاور السياسي ونرحب بعمله جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة في العملية بحسن نية وبانفتاح على التوصل إلى اتفاق بشأن الخروج من الأزمة نحو انتقال بقيادة مدنية.

ويجب أن تظل تلك العملية شاملة للجميع. ونعتقد أن تعريف تلك الكلمة يعني أنه ستكون هناك مشاركة مجدية للمرأة والتي ستكون حاسمة الأهمية لضمان النجاح الدائم للسلام في السودان. ولا يمكننا أن نؤكد على ذلك بما فيه الكفاية. ويسرنا عظيم السرور أن الأمين العام والسيد بيرتس يوليان اهتماماً لذلك الشاغل.

ولا تزال أيرلندا ثابتة على دعمها لشعب السودان في مطالبه بالحرية والسلام والعدالة.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام بيرتس على إحاطته الشاملة، وأتقدم بجزيل الشكر له على عمله الهام ولا سيما في إجراء مشاورات سياسية شاملة مع الجهات السودانية المعنية لإيجاد مخرج من المأزق الحالي.

لقد شابت الحالة السياسية والأمنية في السودان انتكاسات كبيرة، في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار العنف وتدفق اللاجئين من إثيوبيا وأثر تغير المناخ والافتقار إلى الخدمات الأساسية قد زادت من تفاقم الحالة الصعبة أصلاً. وزاد على ذلك أن تداعيات انعدام الأمن الغذائي الناجم عن العدوان الروسي على أوكرانيا، التي باتت ملموساً في جميع أنحاء العالم، قد ألحقت خسائر إضافية بالسودان.

لقد أوقف الانقلاب العملية التقليدية المتمثلة في إعادة النقاط المرجعية إلى ما كانت عليه، مع تعميق الأزمة الاقتصادية وتفاقم حالة حقوق الإنسان. إنه أمر محبط ومؤسف للغاية. ويساورنا قلق خاص إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في السودان، ولا سيما من جانب قوات الأمن، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية ضد المحتجين المدنيين وزيادة التخويف والمضايقة والعنف الجنسي الذي يمارس ضد النساء والفتيات.

يجب على السلطات السودانية احترام حق المتظاهرين. وندعو إلى إجراء تحقيقات في الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب قوات الأمن وجميع الجهات الفاعلة الأخرى. وندين بشدة الاعتقالات التعسفية، واحتجاز المتظاهرين والجهات الفاعلة السياسية ونشطاء حقوق الإنسان، ومضايقة وسائل الإعلام والصحفيين، والهجمات المتعمدة على المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي. فجميع تلك الأعمال تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان. ويجب محاسبة جميع الذين ينتهكون حقوق الإنسان ويرتكبون الجرائم. ويجب أن يتوقف العنف الذي ترتكبه قوات الأمن.

فلا نود أن نرى السودان ينزلق إلى ما كان عليه زمن البشير، من دون وجود البشير. ونقدّر الجهود التي يبذلها خبير الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان أداما دييِنغ ونكرر التأكيد على أن عمله يجب أن يكون دون عوائق وأنه يجب على السلطات السودانية أن تتعاون معه تعاوناً كاملاً. وفي ذلك الصدد، نؤيد تأييداً تاماً الإبلاغ عن حقوق الإنسان الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وهي مسألة ذات أهمية أساسية لأي تقدم ذي مغزى في السودان أو في أي مكان آخر.

إن تعطش السودانيين للديمقراطية والسلام والعدالة والحرية هو ببساطة أمر رائع، كما يتضح من خلال استمرار صمودهم وشجاعتهم. وأود بشكل خاص أن أثني على شجاعة النساء السودانيات، اللواتي كن العمود الفقري للثورة في عام ٢٠١٩ ويقُدْن الآن مرة أخرى الاحتجاجات ضد الانقلاب العسكري. ولن يساعد السودان على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي إلا التوصل إلى حل تفاوضي شامل. ومع اقتراب المرحلة التالية من المناقشة التي تيسرها الأمم المتحدة، يجب على القيادة السودانية أن تثبت التزامها بالعمل معاً للتوصل إلى توافق في الآراء لضمان عملية يملكها السودانيون ويقودونها والتوصل إلى نتيجة يملكها السودانيون ويقبلونها.

ويجب أن تظل المشاورات شاملة للجميع وأن تكفل المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة والمجتمع المدني، بما في ذلك مجموعات الشباب. ولا بد من إقامة عملية انتقالية مشروعة دستورياً ورسم طريق واضح للقيادة المدنية والديمقراطية في السودان. ويجب على السلطات السودانية الإفراج عن جميع السجناء السياسيين دون مزيد من التأخير. فلا يمكن إيجاد حلول سلمية من خلال المفاوضات عندما يكون العديد من المثقفين والجهات الفاعلة وراء القضبان.

إن عدم تنفيذ اتفاق جوبا للسلام يهدد باستمرار المزيد من عدم الاستقرار دون عملية سياسية حقيقية. وكما رأينا بالفعل في الأشهر الأخيرة، امتد عدم الاستقرار السياسي في الخرطوم إلى أجزاء أخرى من البلد. ومن الملاحظ بشكل خاص تصاعد العنف في دارفور، الذي تفاقم أكثر بسبب عودة المقاتلين من ليبيا. وندين تزايد قتل المدنيين وتدمير الممتلكات والعنف ضد النازحين.

ولا يمكن للسودان أن يظل غارقاً في دوامة يتبادل فيها الأمل واليأس الأدوار بناء على إرادة الرجال الأقوياء. ولتجنب الانهيار السياسي والاقتصادي الكامل والنزاعات والانقسامات التي لا نهاية لها، يجب على السلطات أن تفي بالمعايير الرئيسية وأن تعجّل بتنفيذ

الترتيبات الأمنية الانتقالية الواردة في اتفاق جوبا للسلام. وقد أثبت المجتمع الدولي أنه على استعداد لإعادة الانخراط سياسياً واقتصادياً ومالياً مع سلطات السودان. بيد أن هناك حاجة إلى التزام سياسي حقيقي ومستمر من جانب الموجودين في الميدان لكي يتحقق ذلك. فهم يحملون مفاتيح مستقبل بلدهم.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام بيرتس على إحاطته الثاقبة وعلى جهوده الدؤوبة وجهود فريقه.

إن للأزمة الدستورية والسياسية الحالية عواقب وخيمة على شعب السودان. ولها آثار سلبية سريعة على الأوضاع الإنسانية وحالات حقوق الإنسان والأمن والحالة الاقتصادية، كما سمعنا للتو من الممثل الخاص. وهناك حاجة ملحّة إلى أن تعيد السلطات السودانية التزامها بالانتقال الديمقراطي في البلد. ونحن ندين بشدة جميع انتهاكات حقوق الإنسان. إن استمرار استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين السلميين أمر غير مقبول. ويجب أن يتوقف ذلك العنف للسماح بإجراء حوار سياسي ذي مصداقية.

وتقدر النرويج دور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في اختتام المرحلة الأولى من المشاورات السياسية. والآن، بينما تنتقل العملية إلى المرحلة التالية، نرحّب ترحيباً خاصاً بالتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونشجع الملكية والقيادة السودانيتين القويتين، بينما نحث جميع الجهات السودانية المعنية على المشاركة البنّاءة.

ومن المهم البناء على الدروس المستفادة في عام ٢٠١٩. ويجب أن تكون العملية شاملة، ويجب أن تمثل الفئات المهمشة تاريخياً، بمن في ذلك الشباب، ويجب أن تكفل المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة.

ونأسف لتباطؤ التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام – وهو أحد إنجازات الفترة الانتقالية. وسيتطلب إحراز تقدم متجدد أن ينخرط الموقعون على اتفاق جوبا للسلام بصورة بناءة وأن يمتنعوا عن اتخاذ إجراءات غير قانونية. ونتوقع من السلطات السودانية والموقعين على اتفاق جوبا للسلام، فضلا عن غير الموقعين، اتخاذ إجراءات عاجلة وعملية لخفض التصعيد والحد من خطر تفاقم النزاع. إن منع نشوب المزيد من النزاعات المسلحة والعنف وانتشار الجهات الفاعلة المسلحة في دارفور يكتسي أهمية بالغة ليس لدارفور والسودان فحسب، بل للمنطقة بأسرها.

وبالإضافة إلى دارفور، تدهورت الحالة في جنوب كردفان بسرعة في الأشهر الأخيرة. ومما يثير قلقا بالغا زيادة التعبئة العسكرية، والاستغلال السياسي للاشتباكات بين القبائل، وحالات التشريد الجديدة، وزيادة انعدام الأمن الغذائي، والانتهاكات الجسيمة ضد النساء والأطفال.

ونحث السلطات على استئناف العمل مع الأمم المتحدة بشأن وضع خطة وطنية لمنع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وضمان تنفيذ خريطة الطريق المشتركة الموقعة في عام ٢٠٢١ في موعدها. وتتحمل السلطات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، ومنع نشوب النزاعات في جميع أنحاء البلد. وبناء على ذلك، ينبغي أيضا تحديث الخطة الوطنية لحماية المدنيين وتنفيذها بسرعة. وتؤدي البعثة كذلك دورا داعما هاما في منع نشوب النزاعات وحماية المدنيين، تمشيا مع ولايتها.

إن السودان في حالة يرثى لها، ولكن شعب السودان لم يستسلم. إنهم يطالبون بالعودة إلى النظام الدستوري ومواصلة الانتقال الديمقراطي بقيادة المدنيين. ولن تتمكن النرويج من المشاركة كما فعلنا قبل الانقلاب إلا من خلال تسوية سياسية شاملة للجميع، بالتعاون الوثيق مع شركاء آخرين. ذلك هو أضمن سبيل لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية، واستئناف تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، وتحسين الحالة الإنسانية، والنهوض بحماية المدنيين.

ولا تزال البعثة تؤدي دورا رئيسيا في دعم السودان في بلوغ تلك الأهداف. ويتحتم علينا، بوصفنا شركاء دوليين، أن نتكاتف الآن وراء

المساعي الحميدة المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد فولكر بيرتس، على إحاطته. وأرحب أيضا بوفد السودان. وأود كذلك أن أشكر فريق الخبراء على تقريره الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ (S/2022/48) وأن أشير إلى القرار ٢٦٢٠ (٢٠٢٢)، الذي اعتمد هنا في الشهر الماضي (انظر S/PV.8964)، وأرحب بفترة الولاية الجديدة للفريق.

تعتقد البرازيل أن إجراء استعراض للحالة في دارفور، فضلا عن وضع نقاط مرجعية لتقييم تدابير مجلس الأمن بشأن دارفور، مساع حيوية الأهمية. وستوفر النقاط المرجعية الواضحة المعالم والمحددة تحديدا جيدا والموثوقة المعايير اللازمة لتعديل الإجراءات المتخذة في الميدان.

وأود الآن أن أنتقل إلى النقاط الهامة التي أثارها اليوم الممثل الخاص بيرتس.

إن الجمود السياسي في السودان مثير للقلق ومعقد. وينبغي تقييم تداعياته المحتملة في البلد وحوله تقييما دقيقا. في كانون الثاني/يناير، عندما كانت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان قد أعلنت لتوها عن المشاورات الشاملة للجميع المنصوص عليها في القرار ٢٥٧٩ (٢٠٢١)، كان المجلس قد أدرك بالفعل بعض العواقب الوخيمة لأحداث ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ وما أعقب ذلك من رد فعل ضد المجتمع المدني السوداني. ومن المثير للقلق أن نلاحظ ما ترتب على ذلك من آثار قاتمة إضافية منذ ذلك الحين.

أما ما يثير القلق بشكل خاص في الوقت الحالي فهو إدراك أن عملية الانتقال التي بدأت في عام ٢٠١٩ قد توقفت. وقد تابعنا بالتفصيل، منذ عام ٢٠١٩، القرارات والتطورات الصعبة التي ينطوي عليها التحول السياسي – بما في ذلك عن طريق سفارتنا في الخرطوم. ونعرب عن تعاطفنا مع المدنيين الذين خرجوا سلميا إلى الشوارع لاغتنام المرحلة الانتقالية والمساعدة في بناء مؤسسات جديدة في السودان. ويشكل الاتفاق حول الشواغل والقيم المشتركة أحد سبل المضي قدما التي نأمل أن نشهدها في الخرطوم وأم درمان ونيالا وبورتسودان وخارجها.

ويشيد وفد بلدي بالممثل الخاص بيرتس وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان على الجولة الأولى من المشاورات الشاملة للجميع. من الواضح أن المجلس كلف البعثة السياسية الخاصة في السودان بتلك المهمة. ونعلم أنه ليس واجبا مباشرا. لقد كانت الجولة الأولى محفزا للسودان لتحقيق مزيد من التقارب، لذا فلا غنى عن الثناء والدعم بالفعل هنا. لقد مكنت تلك المشاورات الواسعة النطاق أيضا مشاركة مختلف الأصوات في المناقشة السياسية مرة أخرى. لقد كان المواطنون السودانيون من النساء والرجال والفتيات والفتيان والشباب جزءا من التحول منذ عام ٢٠١٩. فالشمولية هي أساس طريق المضي قدما وينبغي أن يستمر بناؤها من الآن فصاعدا.

ولا يمكن لأي عدد من العمليات التي تقودها الأمم المتحدة أو جهات خارجية أن تحل أبدا محل تولي الأطراف المحلية مقاليد الأمور. إن القيادة السودانية والتوجيه السوداني والمدخلات السودانية كلها أمور أساسية لبناء توافق في الآراء ومن ثم المساعدة في كسر الجمود الذي مُنيت به السياسة في السودان.

السيد غوميس روبليدو فردوسكو (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): ينضم وفد بلدي إلى الآخرين في الإعراب عن شكره للممثل الخاص بيرتس على تقريره (S/2022/172).

في الجلسة السابقة للمجلس بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.8948)، شرع الممثل الخاص في عملية تشاور في منعطف سياسي بالغ الحساسية بغية الخروج من المأزق السياسي. وقد تابعنا نتائج تلك العملية عن كثب، وأود أن أنوه بعمله الممتاز على رأس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في

السودان. الآن وقد اكتملت المرحلة الأولى من المشاورات التي دعا إليها الممثل الخاص، من الضروري أن تتحمل الأطراف مسؤولياتها للمضي قدما بنفس الروح البناءة التي شاركت بها في تلك المحادثات الأولية. وسيكون على السودانيين أنفسهم الآن تحديد مسار العملية السياسية التي ستمكنهم من وضع خريطة طريق.

وبينما لا تزال هناك اختلافات، هناك أيضا مجالات لتوافق في الآراء، وهي المجالات التي يتعين التركيز عليها. وسيكون من الضروري إعطاء الأولوية للجوانب التي يمكن أن تعزز بناء الثقة. ولن يتسنى العمل على حل المسائل المعلقة الأكثر إثارة للجدل إلا على أساس الثقة. ونسلم بالطابع الشامل لعملية المشاورات التي تم الاستماع فيها لأصوات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنشطاء والأكاديميين والصحفيين – على سبيل المثال لا الحصر. ومما يكتسي أهمية خاصة ملاحظة أن ثلث المشاركين في المشاورات كانوا من النساء وممثلات منظمات حقوق المرأة.

ونأمل أن تؤخذ الاستنتاجات التي تم جمعها في الوثيقة التجميعية في الاعتبار في المرحلة المقبلة. يجسد مضمون تلك الوثيقة أولويات الشعب السوداني من أجل تحقيق أهداف الثورة. وسنتابع عن كثب التطورات في المرحلة المقبلة من العملية، فضلا عن مشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ويساورنا القلق لأن حالة انعدام الأمن في البلد تهدد بتعريض العملية السياسية للخطر أو إبطائها. ولا يزال العنف في دارفور وأجزاء أخرى من البلد غير مقبول. وندين العنف القبلي والاعتداءات الجنسية التي تُرتكب ضد النساء والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، بما في ذلك اختفاء القصر.

ومن المؤسف أن السلطات الواسعة التي مُنحت لقوات الأمن التي يُفترض أنها للتعامل مع المظاهرات في الأشهر الأخيرة أدت في كثير من الأحيان إلى إساءة استخدام القوة وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان مواصلة التفاعل المباشر مع الخبير الذي عينته المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتقييم الحالة في السودان. ويجب علينا أيضا أن نحث السلطات السودانية مرة أخرى على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية.

فالمعلومات غير المتحيزة ضرورية. وقد أشار الفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح بوضوح إلى أن عدم إمكانية الوصول وتدهور الحالة الأمنية يحولان دون الحصول على معلومات دقيقة عن أثر النزاع المسلح على الأطفال. وزاد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بنحو نصف مليون في الأشهر الأخيرة، مما رفع العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى ما يقرب من ١٠ ملايين. وقد أثر الجفاف تأثيرا كبيرا على قطاعي الزراعة والمواشي.

وفي أوقات شح الموارد والهشاشة هذه، فإن الاعتداءات على مرافق برنامج الأغذية العالمي في الفاشر ونهب الإمدادات أمر مؤسف. وأدت هذه الهجمات إلى تعليق العمليات لأسابيع، تاركة ٠٠٠ ٧٣٠ شخص من دون مساعدات غذائية. وندعو السلطات إلى ضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني والإمدادات التي يجري توزيعها على السواء.

أختتم بياني بالإشارة إلى أن بلدي يدعو السلطات السودانية إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى ضمان التنفيذ الكامل للخطة الوطنية لحماية المدنيين والمضي قدما في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام. ومما لا شك فيه أن هذه الخطوات ضرورية لتحقيق الاستقرار في البلد.

الرئيسة: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الإمارات العربية المتحدة.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فولكر بيرتس، على إحاطته بشأن آخر المستجدات والتطورات في السودان، بما في ذلك مبادرة الأمم المتحدة لتيسير الحوار بالقيادة السودانية. كما أرحب بممثل السودان، السيد عمار محمد، في الجلسة. ،

ترحب دولة الإمارات بجهود الأمم المتحدة في تيسير المشاورات مع الأطراف السودانية للتوصل إلى تفاهم مشترك والدفع بالمرحلة الانتقالية قدما. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشاركة النشطة والواسعة

في المشاورات والتي شملت النساء والشباب، إلى جانب المشاورات التي عقدت مع الشركاء الدوليين والإقليميين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، تؤكد على الدعم الواسع لجهود إكمال المرحلة الانتقالية السياسية بقيادة سودانية وبما يلبي تطلعات الشعب السوداني الشقيق.

أما بشأن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في السودان، فرغم الإصلاحات الاقتصادية التي تمت على مدى العامين الماضيين وبالتعاون مع الشركاء الدوليين كجزء من كجزء من الانتقال السياسي في السودان، فإن تعليق المساعدات الدولية قد أثر سلبا على الاقتصاد السوداني. فقد بلغ متوسط التضخم ٣٥٠ في المائة في عام ٢٠٢١، وارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل حاد، فضلا عن وجود قيود في توفير السلع والخدمات الأساسية.

كذلك تفاقمت الأوضاع الاقتصادية بسبب تغير المناخ واضطراب الموسم الزراعي. فمن المتوقع الآن أن يحتاج أكثر من ١٨ مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية في عام ٢٠٢٢، مما يؤكد على أهمية تلبية الدعوة التي وجهها الأمين العام للدول الأعضاء للاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة في السودان.

وكجزء من التزامنا بتسليط الضوء على تنفيذ القرار ٢٥٦٥ (٢٠٢١)، نود أن نشير هنا إلى أن أقل من ٥ في المائة من الشعب السوداني قد تلقوا الجرعات الكاملة من لقاح كوفيد-١٩، مما يتطلب الاستثمار في النظام الصحي التابع للسودان ودمج التطعيم مع الخدمات الأساسية الأخرى.

وفيما يتعلق بالأوضاع الأمنية في بعض أنحاء السودان، ندرك الخطوات الهامة التي اتخذتها السلطات السودانية لمعالجة هذه التحديات، كما نرى أن دور لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور مهم وحاسم في سياق استكمال دمج القوات والبدء في تنفيذ الترتيبات الأمنية على النحو المبين في اتفاق جوبا للسلام. وننضم إلى الأمين العام في الترحيب بخطوات تفعيل اللجنة والتي تتطلب من المانحين الدوليين تخصيص الموارد اللوجستية والمالية الكافية لتتمكن من تنفيذ مهامها.

في الختام، نؤكد على أن مسؤوليتنا الرئيسية يجب أن تتمثل في التحفيز على إحراز المزيد من التقدم وتحقيق الانتقال السياسي بشكل ناجح في السودان. وقد أظهر الشعب السوداني عزمه على التغلب على هذه الفترة الصعبة وبناء دولة تمتاز بالشمولية والاستقرار والازدهار. وندعو أصدقاء وشركاء السودان، بما في ذلك المجلس، إلى دعم تطلعات الشعب السوداني بما يحترم سيادة السودان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس. وأعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): قد أحطنا علما بالإحاطة التي قدمها اليوم إلى المجلس السيد فولكر بيرتس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

تشهد الساحة السودانية حراكا كثيفا يتصل بإنجاح الانتقال السياسي في السودان ووضعه في مساره نحو الديمقراطية والحرية والسلام والعدالة وتشكيل ملامح مستقبل للسودان ينبني على قواعد للتأسيس تقوي من كيان الدولة وتؤسس لنظام حكم يكفل القيم التي عبرت عنها شعارات ثورة كانون الأول/ديسمبر المجيدة.

في هذا السياق، يواصل الفاعلون في الساحة السياسية السودانية انخراطهم من أجل تحقيق حوار وطني يستهدف الحفاظ على المكتسبات التي مهرها شباب السودان بعزيمتهم وتضحياتهم من أجل خلق مستقبل مشرق يستحقونه ويستحقه البلد. ونشير في هذا الصدد إلى أن التحديات التي مر بها الانتقال السياسي في السودان منذ نسيان/أبريل ٢٠١٩ قد عززت من قناعة شركاء الانتقال في السودان، مدنيين وعسكريين، بضرورة التمسك بإنجاح الفترة الانتقالية وصولا بها لتلك الغايات المنشودة،

أود أن أركز على النقاط الثلاث التالية المتعلقة بالوضع في السودان سياسيا وأمنيا واقتصاديا:

أولا، إن الخروج من الوضع السياسي الحالي في السودان واستعادة التناغم الوطني يستلزم التوافق على رؤية شاملة ترتكز على أربعة عناصر طرحها السيد رئيس مجلس السيادة وهي الدخول في حوار مُعمق تشارك فيه جميع القوى السياسية والاجتماعية في البلد، من دون استثناء، عدا الحزب الحاكم سابقا إلى جانب ذلك يتم تشكيل حكومة كفاءات غير متحزبة لقيادة ما تبقى من الفترة الانتقالية، فضلا عن إجراء تعديلات على الوثيقة الدستورية لتواكب هذه المتغيرات. وأخيرا، قيام انتخابات حرة ونزيهة في نهاية الفترة الانتقالية.

إن المشاورات التي تقوم بها البعثة حاليا يرجى منها أن تكون متوافقة مع هذا المنظور، حيث أعلنت القيادة السياسية السودانية ترحيبها بالدور الذي تقوم به البعثة شريطة أن تكون ملكية العملية بكاملها للأطراف السودانية وأن يقتصر دور البعثة على تيسير التحاور بين الأطراف دون محاولة للتأثير على نتائج المشاورات.

كما نود أن نشدد على ضرورة توحيد الجهود التي تقوم بها البعثة مع المساعي التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. فالسودان يؤمن بأن الاتحاد الأفريقي يضطلع بدور أساسي ومهم في إنجاح الانتقال في السودان، ولذلك لا بد من إشراكه احتراما للحيز السيادي للمنظمة القارية.

ثانيا، فيما يتعلق بالوضع الأمني وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، نشير إلى أن الحكومة السودانية تعمل بتنسيق تام مع شركاء العملية السلمية من أجل تنفيذ بنود الاتفاق.

وفي هذا الصدد، قام السيد رئيس مجلس السيادة في الشهر الماضي بزيارة إلى مدينة الفاشر بدارفور ترأس خلالها إجتماع المجلس الأعلى المشترك للترتيبات الأمنية، كما ترأس اجتماع لجنة وقف إطلاق النار الدائم. وقد أصدر المجلس الأعلى المشترك للترتيبات الأمنية في نهاية الزيارة جملة من القرارات تمثلت في إنشاء قوة المهام الخاصة بحفظ الأمن وحماية المدنيين، وإعادة تجميع قوات أطراف العملية السلمية خارج المدن بدءاً لتأهيل هذه القوات ودمجها في القوات النظامية أو تسريحها وإدماجها في المجتمع، وكذلك تنفيذ حملات لمحاربة الأفعال الإجرامية مثل تلك التي تعرّض لها المقر السابق لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وبعض المستودعات الحكومية، والأخرى التابعة لوكالات الأمم المتحدة في الفاشر.

وكما أوضحتُ قبل قليل في بياننا حول الإحاطة الدورية لرئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) (انظر S/PV.9005)، فإن أكبّر تحدٍ يواجه تنفيذ اتفاق جوبا للسلام في الوقت الراهن هو عدم وفاء الأطراف والجهات الدولية بالتزاماتها وتعهداتها المالية تجاه تنفيذ الاتفاق. إن الحكومة السودانية تبذل ما تستطيع في حدود قدراتها المالية لتلبية استحقاقات السلام في ظل أوضاع اقتصادية دقيقة. ومن هنا نناشد المجتمع الدولي بالإسهام في توفير الدعم المالي لاستكمال تنفيذ كافة بنود الاتفاق، سيما وأن الترتيبات الأمنية لاتفاقية جوبا للسلام وما يتصل بها من عملية تسريح ودمج قوات الحركات المسلحة هي مهمة مكلفة للغاية ومعقدة من حيث جوانبها التنظيمية واللوجستية والإدارية والمالية.

ثالثا : يواصل السودان تنفيذ إجراءات إصلاحية اقتصادية، وهي إصلاحات شديدة الوطأة على شرائح كبيرة من المواطنين، لكنها ضرورية لمعالجة التشوهات الموروثة في هيكل الاقتصاد السوداني. ومن بين الإجراءات التي اتخذها السودان خلال الأيام القليلة الماضية، التحرير الكامل لسعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية لتقوم المصارف وشركات الصرافة بتحديد وإعلان أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية دون تدخل من البنك المركزي. ويأتي هذا الإجراء في إطار سياسات نقدية إصلاحية متكاملة ومستدامة تستهدف استقرار سعر الصرف وزيادة قدرة الجهاز المصرفي على استقطاب الموارد. ونتوقع أن يكون لهذه التدابير أثراً إيجابياً على الجهاز المصرفي وعلى الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط والطويل.

حتى تحقق هذه الإصلاحات الاقتصادية أهدافها المرجوة، فإننا نتطلع إلى استئناف أوجه التعاون والمساعدات التنموية من الشركاء الثنائيين الحريصين على نجاح الانتقال في السودان، وكذلك من مؤسسات التمويل الدولية، وذلك للتخفيف من آثار الإصلاحات وتخفيف عبء الدين الخارجي الذي تأهل له السودان باتخاذه للخطوات اللازمة وفقاً لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، واستكمال معالجة التشوهات الاقتصادية الموروثة. وفي هذا الإطار، نأمل في استئناف دعم برنامج الحماية الاجتماعية "ثمرات" حتى يسهم في معالجة بعض الأوضاع الاجتماعية وتمكين الإصلاحات الاقتصادية من أن تحقق أهدافها، كما يتعيّن على المجتمع الدولي النهوض بمسؤولياته في تقديم كافة أوجه المساعدات الإنسانية لمئات الآلاف من اللاجئين من دول الجوار الذين يستضيفهم السودان في أراضيه .

لاحظنا أن تقرير الأمين العام الذي يستعرضه هذا الاجتماع، والمضمّن في الوثيقة (S/2022/172)، قد ركّز بشكل كبير على إحاطة مجلسكم حول تطورات الوضع في السودان، وكأن عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان ينحصر فقط بتقديم تقارير للمجلس عن الوضع في السودان. بطبيعة الحال، البعثة لديها أهداف استراتيجية أربعة حددها قرار مجلس الأمن ٢٥٧٩ (2021) الذي جدد ولايتها العام الماضي. لذلك، نشعر بالقلق من أن عمل البعثة في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية مخيبا للآمال ودون التوقعات، إذ لم تحقق البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقدماً يُذكر في جوانب رئيسية في ولايتها. وعلى الرغم من أن هذا التقرير يغطي فترة الثلاثة أشهرٍ الماضية، فإنه عمد بلا داعٍ إلى الرجوع لأحداث سابقة لا يشغلها الحيز الزمني للتقرير من أجل تضخيم أحداث بعينها وتصويرها على غير حقيقتها. إلى جانب ذلك، تضمّن التقرير العديد من المعلومات المغلوطة أو المبالغ فيها، سيما في الجزء الخاص برصد مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي. فأغلب ما ورد في التقرير بهذا الخصوص لا يمت للواقع بصلة ولا يتطابق مع السجلات الحكومية للأحداث. وعليه، وحتى يتمكن مجلس الأمن من النظر في الوضع في السودان بشكل سليم وتقييمه بشكل سليم ووضع الأحداث في سياقها الصحيح، فإنه يتعيّن أن تكون تقارير البعثة أكثر موثوقية وموضوعية واحترافية. وقد أرسلنا إلى مجلسكم الموقر ملاحظات حكومة السودان على هذا التقرير.

أود في الختام التأكيد على أن شركاء الفترة الانتقالية في السودان سيواصلون جهودهم الرامية إلى إنجاح الفترة الانتقالية، مع تأكيد التزامنا بالحوار بوصفه سبيلاً لا غنى عنه لمعالجة تحديات الانتقال السياسي في السودان، كما نجدد الالتزام بالعمل مع الأسرة الدولية لمواجهة التحديات التي قد يتعرض لها سير العملية الانتقالية السودان، بلوغاً للأهداف التي ننشدها جميعا.

الرئيسة: لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية في غرفة المشاورات لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.